

Distr.
GENERAL

S/2000/150
25 February 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٧ (١٩٩٩)، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه الاستمرار في بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لضمان تحولها تدريجياً إلى بعثة مدنية دولية للدعم في هايتي بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠. وقد طلب المجلس مني في ذلك القرار أن أنسق وأعجل عملية التحول من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وأن أقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٠. ويشمل هذا التقرير أنشطة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والتطورات التي حدثت في منطقة البعثة منذ تقريري المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (S/1999/1184).

٢ - وكما يذكر أعضاء مجلس الأمن فقد وافقت الجمعية العامة في قرارها ١٩٣/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ على إنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي لتوطيد النتائج التي حققتها البعثة المدنية الدولية وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثات السابقة للأمم المتحدة. ويضطلع ممثلو الخاص إلى هايتي ورئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، الفريدو لوبيس كابرال، بتنسيق عملية التحول إلى البعثة الجديدة على أساس المشاورات المستمرة مع سلطات هايتي ومع المدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية إلى هايتي، كولن غرانديرسون، ومع مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، أي الأرجنتين وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً - الحالة السياسية والانتخابات

٣ - اتسمت الحالة الأمنية في هايتي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالمظاهرات المتكررة وبوقوع حوادث عنف ونهب. وفي جيريمي، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، دمرت سبع مساكن بالحريق العمد، زعم أن لها صلة بالانتخابات. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، هاجم حشد ثائر مركز الشرطة في فورت ليبرتي بالحجارة وطالب بالإفراج عن متهم بالقتل لقتله دون محاكمة قانونية. وتفاكمت الاختباكات وأدت إلى مقتل صبي يبلغ من العمر ١٤ عاماً. ولم يمكن التثبت من مصدر إطلاق النار. وفي ١٧ شباط/فبراير نهب ستة أشخاص مسلحون بالبنادق منزل أحد ضباط الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وأصيب ضابط بجروح طفيفة.

٤ - وشهدت الفترة الممتدة من أواسط تشرين الثاني/نوفمبر إلى مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إبعاد ما يزيد عن ٢٠٠٠ من العمال المهاجرين الذين يحملون الجنسية الهايتية أو ينحدرون من أصول هايتيه من الجمهورية الدومينيكية. وألهب الوضع مشاعر الجمهور وأدى إلى توجيه نداءات لمقاطعة منتجات الجمهورية الدومينيكية وإعادة إنشاء القوات المسلحة الهايتية. وتمحضت المفاوضات التي أُجريت بين وزارتي الخارجية الهايتية والدومينيكية عن التوقيع، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، على اتفاق ينص، ضمن أحكام أخرى، على معاملة العائدين معاملة إنسانية ويطلب من حكومة الجمهورية الدومينيكية أن تبلغ نظراءها الهايتيين مسبقاً بأي خطط إبعاد في المستقبل.

٥ - ومنذ تقريري السابق، سيطرت أنشطة الاستعداد للانتخابات على المناخ السياسي في هايتي. ورغم حدوث بعض الاضطرابات ذات الصلة بالانتخابات وبروز مشكلات تنظيمية وحدود تأخيرات، تمكّن مجلس الانتخابات المؤقت حتى الآن من المضي قدماً في تنفيذ جدوله الزمني للانتخابات. ومن المؤمل أن تؤدي هذه العملية إلى إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في الموعد المقرر لها وهو ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٠.

٦ - وقد تقرر في البداية أن تستمر عملية تسجيل المرشحين السياسيين من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ولأن العملية اتسمت بالبطء في بدايتها، إذ لم يتقدم أي مرشحين للمقاعد القومية خلال الأسابيع الـ١٥ من حملة التسجيل، فقد مدد مجلس الانتخابات المؤقت الموعد النهائي لمدة يومين مما أدى إلى ارتفاع عدد المسجلين ارتفاعاً كبيراً.

٧ - وأكّدت أغلبية الأحزاب والتحالفات السياسية، ومن ضمنها فانمي لافالاس، ومنظمة الشعب المكافحة الوطنية للإنقاذ الوطني (Mouvement Patriotique pour le Sauvetage National) وأن تسجيل ناخبيها قد اكتمل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وشاركت الطبقة السياسية والمجتمع المدني مشاركة واسعة في عملية التسجيل. وذكر مجلس الانتخابات المؤقت أن أكثر من ٢٩٠٠٠ مرشح ينتهيون إلى عدد كبير من الأحزاب والتجمعات السياسية والمستقلين يتنافسون على أكثر من ٥٠٠٠ مقعد وطني ومحلي قد سُجلوا.

٨ - وعقد حزب فانمي لافالاس (Fanmi Lavalas) مؤتمره الحزبي من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وأغتنم هذه الفرصة لتقديم برنامج حزبي جديد تضمنه (كتاب أبيض). وفي يوم الافتتاح، تضمنت قائمة الأشخاص الذين دعاهم هذا الحزب سياسيين وأفراداً من القطاع الخاص تختلف ميولهم السياسية اختلافاً واسعاً. ودعا الرئيس السابق جون - براتران أريستيد إلى الحوار والاحترام والتسامح خلال الفترة المتبقية قبل إجراء الانتخابات.

٩ - وأعرب الرئيس رينيه بريقال عن دعمه لحركة لافالاس مما أثار انتقاد السياسيين المعارضين الذين أدوا أن المؤتمر مزج أنشطة الحزب والحكومة واتهموا مؤيدي لافالاس بالحصول على مركبات عامة بصورة غير مشروعة.

١٠ - وشاب حفل افتتاح حملة التوعية الوطنية التي نظمها مجلس الانتخابات المؤقت احتجاجات قام بها في تشرين الأول/أكتوبر أنصار الرئيس السابق أريستيد ولم تبدأ الحملة منذ ذلك التاريخ رغم نداءات أحزاب المعارضة المتكررة. وأدى قرار المجلس المثير للجدل بفتح عقد طباعة بطاقات الاقتراع لشركة محلية الى أن يلغى الاتحاد الأوروبي الالتزامات المالية المخصصة لهذا العنصر من عملية الانتخابات، وأعرب الاتحاد الأوروبي عن تحفظاته بشأن نزاهة عملية العطاءات التنافسية. ومولت طباعة بطاقات الاقتراع بأموال حكومية في نهاية المطاف.

١١ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عقد مجلس الانتخابات المؤقت مؤتمراً مع الأحزاب السياسية بغية الحصول على التزامها بمدونة لقواعد السلوك الانتخابي تلزمها بالسعى لتحقيق أهدافها الانتخابية بوسائل غير عنيفة. ووّقعت أحزاب عديدة من ضمنها فانمي لافالاس على المدونة. وفي مرحلة لاحقة وقع حزب Espace de concertation على المدونة بعد أن حصل على تعديلات على النص. ولم توقع حتى الآن أحزاب أخرى من بينها منظمة الشعب المكافح والحركة الكاثوليكية من أجل هايتي الجديدة والحركة الوطنية للإنقاذ الوطني.

١٢ - وبدأت عملية تسجيل الناخبين في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. بيد أن التسجيل بدأ في وقت متأخر في المناطق التي شهدت أعمال عنف عشية الانتخابات. وقد أبدت المنظمات الشعبية احتجاجها على عدد مكاتب التسجيل غير الكافي. ونتيجة لهذه الاحتجاجات ولطلبات الأحزاب السياسية والرئيس بريفال، أشار مجلس الانتخابات المؤقت إلى أنه سيُسمى إلى إنشاء عدد أكبر من عدد مكاتب التسجيل المقرر أصلاً وبالبالغ ٣٥٠٠ مكتباً في جميع أنحاء البلاد. ورغم البداية البطيئة وعدد المكاتب غير الكافي، فقد أعلن مجلس الانتخابات المؤقت أن أكثر من ثلاثة ملايين ناخب قد سُجّلوا بحلول ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠. غير أن مراقبين آخرين شكوا في صحة هذه الأرقام. وأحدثت مخالفات في عملية التسجيل في سانت لويس دو سود حيث تمكّن عدد من الأشخاص من الحصول على أكثر من بطاقة انتخابية. وأبلغ عن عمليات تزوير ومخالفات في جاسميل وهينشن ولاغونا.

١٣ - وحدّثت تأخيرات في عملية التسجيل بسبب عدد من المشكلات المتعلقة بالسوقيات. وشـابهـ القصور مواد التسجيل ومعدات التصوير الفوتوغرافي لإعداد بطاقات إثبات الهوية. وتـكرـرـ نقصـ استـمـارـات التـسـجـيلـ وبـطـاقـاتـ إـثـبـاتـ الهـوـيـةـ بـسـبـبـ مشـكلـاتـ النـقـلـ وـالتـخـزـينـ. وـفيـ بـعـضـ الحالـاتـ خـرـبـتـ المـعـدـاتـ الـاـنـتـخـابـيـةـ أوـ سـرـقـتـ. وـبـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ أـدـتـ الضـغـوطـ التـيـ تـعـرـضـ لـهـ مـجـلـسـ الـاـنـتـخـابـاتـ المـؤـقـتـ منـ حـيـثـ المـيـزـانـيـةـ إـلـىـ شـكـوىـ بـعـضـ عـمـالـ الـاـنـتـخـابـاتـ مـنـ مـسـتـوـيـ روـاـبـتـهـمـ. وـأـلـعـنـ المـجـلـسـ تـمـدـيـدـ آخرـ موـعـدـ لـحـمـلـةـ التـسـجـيلـ مـدـةـ أـسـبـوـعـينـ تـقـرـيبـاـ،ـ أيـ حتـىـ ٣ـ آـذـارـ /ـ مـارـسـ ٢ـ٠ـ٠ـ٠ـ؛ـ لـتـمـكـنـ النـاخـبـينـ الـذـيـنـ لمـ يـتـمـكـنـواـ مـنـ الحصولـ عـلـىـ بـطـاقـاتـ إـثـبـاتـ الهـوـيـةـ الـاـنـتـخـابـيـةـ فـيـ المـراـحلـ الـأـوـلـىـ مـنـ عـلـىـ التـسـجـيلـ مـنـ الحصولـ عـلـىـ هـذـهـ الـبـطـاقـاتـ.

١٤ - ويـشيرـ إـيقـافـ عمـلـيـةـ التـسـجـيلـ الـاـنـتـخـابـيـةـ فـيـ آـنـسـ دـايـنوـ القـلقـ. فـيـ أـواـخـرـ شـهـرـ كـانـونـ الـأـوـلـ /ـ دـيـسـمـبرـ ١٩٩٩ـ،ـ أـزـيلـ اـسـمـ عـمـدةـ الـمـديـنـةـ السـابـقـ،ـ جـورـجـ سـيمـونـ مـنـ حـزـبـ (ـESPAS Solidarité kan bopillèـ)ـ مـنـ قـائـمـةـ

الناخبين بحجة أنه قد بدأ الحملة الانتخابية قبل الموعد المحدد لها مما يُعد مخالفًا لقانون الانتخابات. ودخل في وقت لاحق مكتب الانتخابات المحلي وبصحبته عدد من معاونيه السياسيين وأطلقوا ضيران البنادق احتجاجاً وأصابوا أحد المارة على الأقل بجراح.

١٥ - وزعم ممثلو هذا الحزب وحزب Kowòdisyon resistans Grandans أن موظفي الانتخابات في آنس داينو وفي أماكن أخرى من غراند (Grande-Anse) لم يتزمو النزاهة في معالجة المسائل الانتخابية وينبغى من ثم إبعادهم من مناصبهم. أما أعضاء مكتب الانتخابات المحلي فطالبو باعتقال العمدة السابق وأبدوا مخاوف بشأن سلامتهم. وازداد الموقف توتراً والخلاف حدة بين موظفي الانتخابات وبعض الأحزاب السياسية بسبب إشعال الحرائق في مكاتب التسجيل الانتخابية الواقعة في بومونت، ودامMari وبيتي - غواف في مقاطعة غراند آنس في يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ونُهِب مسكن أعضاء حزب KOREGA في آنس داينو.

١٦ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أعاد مجلس الانتخابات المؤقت إدراج اسم سيمون ضمن المرشحين. ولأن منتخبين مجلس الانتخابات المؤقت ظلوا على موقفهم وطالبو بتغييرات في موظفي المؤسسة الانتخابية في غراند آنس، ذكر رئيس المجلس ليون مانوس في ٧ شباط/فبراير أن المجلس سينظر في إحداث تغييرات بين الموظفين في مكتب الانتخابات بالمقاطعة. غير أنه تراجع عن هذا البيان ولم تحدث أية تغييرات حتى الآن. ولا يزال التوتر شديداً في منطقة غراند آنس. وباستثناء الاجتماعات بين أحزاب ESKANP و KOREGA لمناقشة سبل إعادة عملية تسجيل الانتخابات في آنس داينو، لم يفتح مكتب الانتخابات المحلي أبوابه مرة أخرى حتى الآن.

ثالثا - نشر و عمليات بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

١٧ - وكان مجلس الأمن قد أذن منذ مستهل البعثة بأن تكون من عدد أقصاه ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بما في ذلك وحدة خاصة من الشرطة قوامها ٩٠ فرداً، بالإضافة إلى العدد اللازم من موظفي الدعم. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ كان عنصر الشرطة المدنية يتتألف من ٢١٩ فرداً ينتمون إلى عشرة بلدان (انظر المرفق). وظلت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي تنشر، وفقاً لولايتها، عنصر الشرطة المدنية فيها في جميع أنحاء مقاطعات هايتي التسع بينما ظلت وحدة الشرطة الخاصة مرابطة في بورت أو برانس. وواصلت هذه الوحدة توفير الأمن لأفراد البعثة وممتلكاتها ليل نهار.

١٨ - وفي مضمون التدريب حققت البعثة الأهداف التي وضعها لها مدير عام شرطة هايتي الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد درست المواد الدراسية لبرامج التدريب التي أعدتها البعثة بالتعاون مع شرطة هايتي الوطنية بصورة تامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت البعثة تقدم برامج دراسية إضافية ولا سيما في مجال عمليات شرطة الحدود والحفظ على الأمن العام والإسعافات الأولية. وظل الاهتمام منصباً على تدريب المدربين.

١٩ - وواصل أفراد الشرطة المدنية أداء مسؤولياتهم في الرصد (المساندة) في مكتبي المدير العام والمفتش العام لشرطة هايتي الوطنية، وإلى جانب مدير إدارات الشرطة الوطنية. وظل الاهتمام موجهاً إلى مهام الشرطة في المجتمعات المحلية والحفاظ على القانون والنظام ومكافحة جرائم القتل والاتجار بالمخدرات وتعزيز الإدارة والسوقيات في قطاع الشرطة.

٢٠ - واستمر أيضاً تدريب وحدات شرطة هايتي الوطنية للسيطرة على التجمهرات (حملات التدخل وحفظ الأمن العام). وقد انتهى هذا التدريب في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ عندما أكمل ٤٦ من ضباط شرطة هايتي الوطنية دورة دراسية عن التدخل وحفظ الأمن العام. وقد أعدت شرطة هايتي الوطنية ونفذت خطة أمنية رئيسية أعدت للاحتجابات، ويعتقد أنها أصبحت الآن قادرة على مواجهة أغلب تحديات الأمن العام بفعالية.

٢١ - وواصلت البعثة تعاونها مع البرامج الثنائية لتدريب الشرطة مثل البرامج التي قرعاها كندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. واستمر التعاون أيضاً مع البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية إلى هايتي وتضمن حلقة دراسية عن حقوق الإنسان موجهة إلى كبار ضباط الشرطة في المقاطعة الشمالية.

٢٢ - وأعدت خطة لفض الاشتباك لكفالة الانسحاب التدريجي لأفراد الشرطة المدنية التابعة للبعثة. ومن المقرر أن تنسحب وحدة الشرطة الخاصة في ١٦ آذار/مارس (انظر أيضاً الفقرة ٤٣ أدناه).

رابعاً - شرطة هايتي الوطنية

٢٣ - أشارت بإيجاز في تقريري السابق (S/1184/1999)، الفقرات ١٧ و ١٨ و ٢٢ إلى بعض المشاكل التي تواجهها شرطة هايتي الوطنية نتيجة استقالة وزير الأمن العام واغتيال جون لامي، العقيد السابق في الجيش، الذي كان مستشاراً لمدير عام شرطة هايتي الوطنية، ومحاولة الاغتيال التي تعرض لها مدير الشرطة القضائية بالإضافة إلى أعمال عدوانية مختلفة ضد أفراد الشرطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تحسن الوضع فيما يتعلق بالروح المعنوية والنتائج المحققة.

٢٤ - وفي عام ١٩٩٩ قُتل ٢٠ فرداً من أفراد الشرطة؛ أغلبهم أثناء تأدية واجباتهم. بيد أن عدد جرائم القتل المرتكبة ضد أفراد الشرطة قد انخفض اخفاضاً كبيراً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. كما انخفض أيضاً خلال عدة شهور عدد أفراد الشرطة المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وبحالات أخرى من السلوك غير السليم أو الإجرامي.

٢٥ - ومع أن الحالة الأمنية في هايتي لا تزال تبعث على القلق، فقد تمكنت قوة الشرطة من أداء عملها بقدر أكبر من الفعالية في الأشهر القليلة الماضية. فمنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعيد تنظيم هيكل

القيادة كما أعيد النظر في المهام المسندة إلى المناصب العليا؛ ونشر ٤٦ فرداً إضافياً من وحدات الحفاظ على الأمن العام وأضفت ٨٥ مركبة جديدة إلى أسطول شرطة هايتي الوطنية. وقد مولت الحكومة ٥٠ شاحنة من هذه الشاحنات بينما مول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٥ شاحنة بفضل منحة قدمتها حكومة اليابان. ونتيجة لذلك، تمكّنت شرطة هايتي الوطنية من الاضطلاع بعدة عمليات نجحت من خلالها في أن تحارب الإجرام والاتجار بالمخدرات وأن توفر، في معظم الحالات، قدراً كافياً من الأمن خلال الأحداث المتصلة بالانتخابات.

٢٦ - وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، منحت حكومة هايتي، بمساعدة المجتمع الدولي، الأولوية لتطوير المؤسسات اللازمة لقوة الشرطة الوطنية التابعة لها، وأحرزت نتائج تزايد إيجابيتها في مجالات التنظيم والفعالية والموثوقية. ولا يتسع إحرار المزيد من التقدم في مجال تأهيل القوة مهنياً إلا في إطار بذل جهد متكامل على صعيد التطوير المؤسسي يتناول إصلاح قطاع العدل ككل. ومن المتوقع أن تضفي المساعدة المرتقبة في إطار البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي إلى توحيد النتائج التي حققتها بالفعل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في هذاخصوص وزيادة توسيع نطاق هذه النتائج.

٢٧ - وخلال مقابلة جرت في الآونة الأخيرة في ميامي، شكّ الرئيس بريental في قدرات المدير العام لشرطة هايتي الوطنية. وفسّر بيان الرئيس، الذي أثار انتقاد من جانب الأحزاب السياسية، على أنه محاولة لاكتساب المزيد من السيطرة على أنشطة الشرطة.

خامساً - الأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٢٨ - تعقد بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي سلسلة من الاجتماعات التنسوية، في إطار المرحلة الانتقالية إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، لإحداث المواءمة بين أنشطة كل منها وإعداد المرحلة الانتقالية.

٢٩ - وخلال الفترة المشتملة بالتقرير، واصلت البعثة المدنية الدولية في هايتي الاضطلاع بمجموعة من أنشطة بناء المؤسسات. وبناءً على طلب المدير العام لشرطة هايتي الوطنية، تعقد البعثة المدنية الدولية في هايتي دورات في جميع المراكز الإقليمية، للارتفاع بمستوى نزاهة الشرطة واحترام حقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية. وواصلت البعثة المدنية الدولية في هايتي أيضاً الإسهام في تدريب المجندين في مدرسة تدريب الشرطة، مع التركيز بوجه خاص على احترام حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة وبالطفل.

٣٠ - وتواصل البعثة المدنية الدولية في هايتي تقديم المساعدة القانونية إلى إدارة السجون والمشاركة في اجتماعات الأفرقة العاملة التي تضم خبراء هايتي والخبراء الدوليين والتي أنشأها في العام الماضي وزير العدل لوضع عملية إصلاح القضاء موضوع التنفيذ. وتواصل البعثة المدنية الدولية في هايتي دعم العمل

الذي يقوم به مكتب أمين المظالم وتنظيم محاضرات في كلية الدراسات القضائية بشأن احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان عند تطبيق القانون في هايتي.

سادسا - النظام القضائي

٣١ - عقد رئيس الوزراء ووزير العدل، خلال شهر شباط/فبراير، اجتماعات مع ممثلي، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمانحين الثنائيين، للإعداد للمساعدة على الإصلاح القضائي في إطار البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. وتشير هذه المبادرات إلى أن حكومة هايتي ملتزمة بإصلاح النظام القضائي وبكفاءة التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة في هذا القطاع. ويواصل ممثلي الاتصال بالمانحين الثنائيين بغية كفالة تحسين تنسيق مبادرات المجتمع الدولي في قطاع العدل.

٣٢ - وواصلت الأفرقة العاملة المشتركة الشامية المؤلفة من المسؤولين الهايتيين والخبراء الدوليين والتي أنشأها في العام الماضي وزير العدل (انظر S/1999/1184، الفقرة ٢٤) العمل في صياغة النصوص القانونية بغية تشجيع عملية الإصلاح القضائي.

٣٣ - وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ عزل وزير العدل فلورانس ماتيو المدعية العامة في حكومة بورت أو برنس لقيامها زعما بارتكاب أخطاء مهنية جسيمة. وأشار الوزير إلى أن المدعية العامة قد أمرت بلا سند قانوني بإطلاق سراح ضابطين سابقين بالشرطة وشخص مدني آخر متورطين في الاتجار بالمخدرات. وكان المتهمون، الذين ما زالت قضيائهم معروضة على قاضي التحقيق، قد ظلوا محتجزين منذ عام ١٩٩٨. ورفضت المدعية العامة، ماتيو، الاتهامات التي وجهها إليها وزير العدل بارتكاب مخالفات كما اعتقدت بعض منظمات حقوق الإنسان قرار الوزير. وقد عيّنت الحكومة مدعياً عاماً جديداً.

٣٤ - ومن الجدير بالذكر أن لواء سابقا بقوات هايتي المسلحة هو كلود ريمون، الذي كان قد ألقى عليه القبض في تموز/يوليه ١٩٩٦، واتهم بالتآمر ضد الدولة، ظل محتجزاً منذ ذلك انتظاراً للمحاكمة، رغم صدور أوامر من المحكمة بالإفراج عنه. وقد توفي الجنرال ريموند في مستشفى بورت أو برنس يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وتؤكد من جديد هذه القضية، وكذلك قضية ضابطي الشرطة السابقين المذكورة في الفقرة ٣٣ أعلاه، الحاجة إلى معالجة مسألة الاحتجاز طويلاً الأمد انتظاراً للمحاكمة وعدم تنفيذ أوامر الإفراج القضائية.

٣٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عقدتمحاكمات بحضور محلفين في عدة مناطق قضائية بالبلد بعد فترة طويلة من الانقطاع، ومن ثم يوحى ذلك بزيادة التزام السلطات باستعادة الموثوقة وثقة الشعب في النظام القضائي.

سابعا - الأنشطة الإنمائية

٣٦ - واصلت منظومة الأمم المتحدة جهودها من أجل تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح. وقد اتخذت الخطوات الأولى من أجل تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ إبان فترة إعداد التقرير السابق، وذلك بإنشاء لجنة توجيهية للتقييم القطري المشترك.

٣٧ - وخلال الشهور الثلاثة الماضية، وتحت قيادة اللجنة التوجيهية برئاسة مشتركة من رئيس الوزراء والمنسق المقيم التابع للأمم المتحدة، أحرزت الأفرقة المواضيعية السبعة عشر المؤلفة من ممثلي الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة والمجتمع المدني تقدما فيما يتعلق بإعداد التقييم القطري المشترك. والمتوقع أن تكتمل الوثيقة الختامية للتقييم القطري المشترك قبل انتخابات آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وستوفر النتائج التي ستسفر عنها الأساس لإعداد برنامج إنمائي وطني طويل الأجل، وإعداد إطار عمل الأمم المتحدة المساعدة الإنمائية وإنعاش سياسة الحوار وآليات التخطيط القطاعي بعد قيام البرلمان والحكومة الجدد.

٣٨ - وقد صدر تقرير المنسق المقيم لعام ١٩٩٩ في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وأوجز التقرير الموجزات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة خلال تلك السنة، ولا سيما في مجالات القضاء على الفقر، وقوية المؤسسات، وكبح فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، والمساواة بين الجنسين، والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية الدومينيكية.

٣٩ - وقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم لجهود التعاون الرامية إلى بدء مشروع مشترك مع حكومة النرويج لإجراء مسح للأوضاع المعيشية، وتقديم الدعم التقني إلى المجلس الانتخابي المؤقت ولا سيما في المناطق، وتقديم المساعدة لشراء مجموعات المواد الانتخابية.

٤٠ - وقد شملت الأنشطة الإنمائية الأخرى التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بدء صندوق للمشاريع الإنمائية التابع للأمم المتحدة لتعزيز الإدارة الرشيدة للبيئة؛ وقيام منظمة الأمم المتحدة للطفلة بالاشتراك مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الشرطة المدنية التابع للأمم المتحدة في هايتي بعقد حلقة تدريبية وطنية من أجل إعداد أول تقرير عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ وقيام منظمة الأمم المتحدة للطفلة بتقديم الدعم للجنة الوطنية المعنية بتعليم الفتيات من أجل تنظيم ندوة وطنية؛ وقيام منظمة الصحة العالمية بتقديم الدعم من أجل تنظيم حملة وطنية لتحصين ٣٠٠٠ طفل؛ بمشاركة كل من تلك المنظمة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ وقيام برنامج الأغذية العالمي بمواصلة وتعزيز مشروع عين يضطلع بهما في مجالى الصحة والتغذية؛ وقيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بمواصلة أنشطة التنمية الاجتماعية - الحضارية في بور أو برس. ودعت اليونسكو المرشحين أيضاً في إطار كل من الانتخابات المقبلة وسنة ثقافة السلام، إلى التوقيع على إعلان عام ٢٠٠٠ لثقافة السلام. وعلاوة على ذلك، قدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم إلى المكتب الوطني للهجرة فيما يتعلق بتيسير إعادة الجماعية إلى الوطن لآلاف الهايتيين الذين قاموا سلطات الجمهورية الدومينيكية بنفيهم خلال الشهور الثلاثة الماضية.

ثامنا - الجوانب المالية

٤١ - واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٥٣ باء المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغا إجماليه ٦٤١ دولارا لاستمرار بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وتصفيتها بعد ذلك. ومددت ولاية البعثة بعد ذلك حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠. وفي ضوء هذا القرار حصلت على تفويض من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالالتزام بمبلغ ٢,٢ مليون دولار لتفطية التمديد.

٤٢ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص للبعثة ٢٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى هذا التاريخ ٢,١ بليون دولار.

تاسعا - تصفيية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والتحول إلى بعثة مدنية دولية للدعم في هايتي

٤٣ - أنشئت فرق العمل لأول مرة عام ١٩٩٩ لوضع خطة الانسحاب المنظم وتصفيية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. وفي مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٠، وضعت خطط الانسحاب لموظفي الشرطة المدنية التابعة للبعثة في صيفتها النهائية المتوقعة أن تتم إعادتهم إلى أوطنانهم بحلول تاريخ ١٥ آذار/مارس. وقد خصصت البعثة بعض الأصول لتحفظ بها البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. المتوقع أن تكمل مرحلة التصفية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٤٤ - وفيما يتعلق بالبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي يجري في الوقت الراهن تعيين مستشارين للشرطة من أجل البعثة الجديدة. وشكلت الحاجة إلى وضع مستشارين جنبا إلى جنب مع موظفي الشرطة الوطنية الهايتية الرفيعي المستوى جزءا لا يتجزأ مع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية منذ عام ١٩٩٦. والمتوقع أن يقدم هؤلاء المستشارون الدعم في مجال التدريب المستمر لراسي قرارات الشرطة الوطنية الهايتية، الذين ما زالت تنقصهم الخبرة الالزمة لقيادة وإدارة قوة الشرطة الشابة التابعة لهم.

٤٥ - وفيما يتعلق بالبعثة الجديدة حددت الأمانة العامة مرشحين وأوصت بهم فيما يتعلق بمعظم الوظائف التي ستمول في إطار الميزانية العادلة. وسيلزم تكملة هذه الوظائف بموظفين يمولون بوسائل خارجة عن الميزانية. ولئن كان قد حدد بالفعل عدد من المرشحين المناسبين لهذه الوظائف الأخيرة، ومع أن هؤلاء المرشحين سيكونون جاهزين للنشر في المراحل المبكرة للبعثة الجديدة، فلا يزال تعيينهم رهنا بتلقي الأموال فعلا، التي تبرعت بها الدول الأعضاء.

عاشرًا - الملاحظات

٤٦ - كانت استعادة الديمقراطية وتوطيدتها أهم هدفين لجمع بعثات الأمم المتحدة في هايتي. ومن ناحية ثانية لا يمكن أن يتم توطيد المؤسسات الديمقراطية إلا في جو من التسامح وإلا إذا واصلت جميع العناصر الفاعلة العمل بسلام جنبا إلى جنب من أجل إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيفة واستعادت الهيئة التشريعية دون مزيد من الإبطاء. ولذا فإن على جميع القادة السياسيين التزام بالامتثال لمدونة السلوك التي وضعها المجلس الانتخابي المؤقت لكفالة امتناع المرشحين ومؤيديهم عن ارتكاب أي عنف أو تخويف أو أي عمل آخر يمكن أن يعرض نزاهة الانتخابات للخطر.

٤٧ - وبالرغم من الضغوط السياسية التي أعقبت استقالة وزير الدولة للأمن العام، يبدو أن الشرطة الوطنية الهايتية قد احتفظت بحيادها وقامت بدور حيوي لكافلة الأمن خلال عملية التسجيل الانتخابية. وكان وجود خباط الشرطة الوطنية الهايتية محسوسا في المكاتب الانتخابية فيسائر أنحاء البلد، ووفرها الحراسة للمسؤولين والمرشحين الالتحابيين كما وفرها الحراسة لنقل وتخزين المواد الانتخابية. وبالرغم من بعض مشاكل التنسيق بين الشرطة الوطنية الهايتية والمجلس الانتخابي المؤقت، كان السجل العام طوال الشهور الثلاثة الماضية مشجعا بالفعل.

٤٨ - ويعد سير العملية الانتخابية خلال الفترة قيد الاستعراض مشجعا. وبالرغم من العقبات الكثيرة، بذل المجلس الانتخابي المؤقت والعاملين الالتحابيين فيه جهودا موفقة لتسجيل المرشحين والناخبين، وإعداد وتوزيع المواد ذات الصلة بالانتخابات، وإقامة وتوسيع مرافق التسجيل، ووضع مدونة الأدلة الانتخابية في صورتها النهائية. ولكن أُفصح عن القلق العميق من أن تؤدي زيادة تأخير الانتخابات التشريعية إلى زيادة تلاشي ثقة الشعب الهايتي في العملية الانتخابية، فإن الجهد المشتركة التي بذلها القادة السياسيون الهايتيون والمجلس الانتخابي المؤقت والمجتمع الدولي ساعدت على تهيئة الأوضاع لتلبية موعد إجراء الانتخابات وهو ١٩ آذار / مارس ٢٠٠٠.

٤٩ - ولقد أكد المجتمع الدولي عندما قرر إنشاء البعثة المدنية الدولية في هايتي التزامه بمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي في قيامها بتعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد. والمتوقع أن تقوم البعثة الجديدة بتوطيد وتطوير النتائج التي حققتها البعثة حتى الآن. والبعثة المدنية الدولية في هايتي، فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وتعزيز الفعالية المؤسسية للشرطة والقضاء، وتنسيق وتسهيل الحوار الذي يضطلع به المجتمع الدولي مع العناصر الفاعلة السياسية والاجتماعية في هايتي. ورهنا بتوافر الموارد، ستتوضع الأهداف القصيرة الأجل نسبيا للبعثة ضمن المنظور الطويل الأجل لتسهيل التحول من أولوية الأمن إلى الأولويات الإنمائية، تمشيا مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٠ - وأخذنا في الاعتبار بالأراء التي أعربت عنها حكومة هايتي، فضلا عن توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، أناشد الدول الأعضاء أن تواصل تقديم المساعدة فيما يتعلق بهذا التحول من المحافظة على السلام إلى بناء السلام، وأن تسهم في الصندوق الاستثماري الذي أنشأ من أجل البعثة المدنية

الدولية في هايتي. وسيسمح هذا الصندوق الاستئماني بتعيين ما يربو على ١٠٠ مستشار في مجالات الشرطة والعدالة وحقوق الإنسان. كما سيوفر أيضاً حداً أدنى من المساعدة المادية التكاملية التي يحتاجها هؤلاء المستشارون ونظراؤهم في الشرطة المدنية الهايتية، ووزارة العدل، ومدرسة القضاء، والمحاكم، ونظام السجون، ومكتب أمين المظالم.

٥١ - ويجب معالجة التنمية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة متكاملة بغية توطيد الديمقراطية والسلام. وعندما تستعيد هايتي نظام حوكمتها كاملاً من خلال انتخابات شفافة وعادلة وموثوقة، وتقيم هيئة تشريعية منتخبة، يتعمّن على المجتمع الدولي الاستجابة بسخاء لاحتياجات البلد من الدعم المالي بغية معالجة حالته الاقتصادية والمالية الخطيرة ومساعدة السلطات الجديدة التي ستنشأ نتيجة لانتخابات على التركيز على المسائل الجوهرية كالتحفيض من حدة الفقر وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٢ - وقد حظيت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي منذ نشأتها بتعاون الحكومة كما حظيت بتأييد الشعب الهايتi في اضطلاعها بمهمتها لضفاء طابع الاحتراف على الشرطة المدنية الهايتية باعتبارها حجر الزاوية في ديمقراطية هايتي. وإنني أثق في أن هذا التأييد سوف يمتد ليشمل البعثة الجديدة أيضاً عندما يتم إنشاؤها بالكامل.

٥٣ - وقد وفرت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، من خلال تواجدها ودورها النشط في هايتي، ومن قبلها بعثة الأمم المتحدة السابقة لحفظ السلام، الاستقرار لشعب وحكومة هايتي، وهو ما كان يحتاجان إليه خلال فترة الأزمة التي كان لها أثر مقوّض للديمقراطية الوليدة في البلد، كما هددت بتقويض الآمال في تنمية اقتصاده ومجتمعه. وكان التأييد المضطرب من جانب المجتمع الدولي، فضلاً عن التغوض الإيجابي لهذه البعثات، ضروريان لتنمية المؤسسات الديمقراطية وتعزيز السلام، والاستقرار والتنمية. ولا تزال هناك تحديات مهمة بالنسبة لهايتi. وبالتالي في بينما تسحب الأمم المتحدة بعثتها للشرطة المدنية من البلد، فعلى حكومة هايتي أن تبذل قصارى جهدها للاستفادة من المكاسب التي تحققت أثناء وجود البعثات السابقة. والأمر متروك لشعب وقادة هايتي لإقامة حوار بناءً لتمكين البلد من توطيد ما تحقق حتى الآن، والعمل بتصميم من أجل الديمقراطية الحقيقة والاتعاش الاقتصادي.

٥٤ - وبينما توشك ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي على الانتهاء، أود أن أشيد بممثلي ورئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، ونائب الممثل ومفوض الشرطة، فضلاً عن الموظفين الدوليين والمحليين في البعثة، والمدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي وموظفيه، لجهودهم المتواصلة دعماً لأنشطة الأمم المتحدة في هايتي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أسجل مرة أخرى المساهمة القيمة التي قدمها أصدقاء هايتي لهذه البعثة.

المرفق

تشكيل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة
في هايتي في ٣١ شباط/فبراير ٢٠٠٠

البلد	وحدة الشرطة الخاصة	الشرطة المدنية
الأرجنتين	-	١١٠
بن	-	٥
توغو	-	٧
تونس	-	٣
السنغال	-	٦
فرنسا	-	٣٠
كندا	-	١٧
مالي	-	١٥
النيجر	-	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٢٣
المجموع الفرعي	١١٠	١٠٩
المجموع	٤١٩	

— — — — —